الأنباء
السبت 1 ابريل 2017

# الحسابات الخليجية في القرن الأفريقي

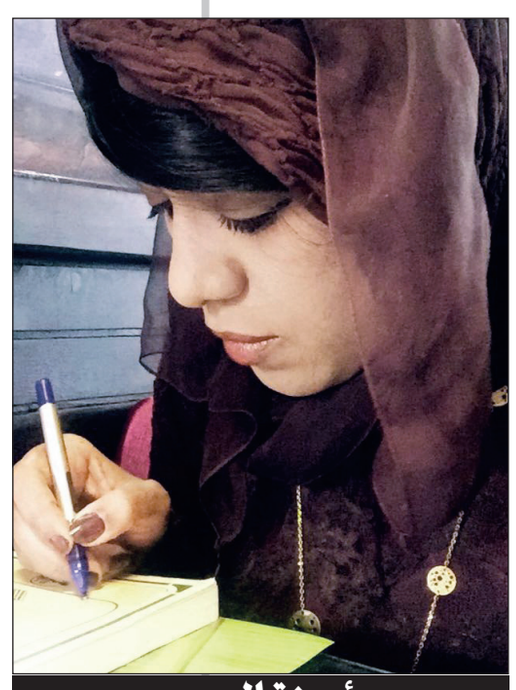

د.أمينة العريمي
باحثة سياسية إماراتية في الشأن الأفريقي
@gulf_afro

**تـدرك دول مجلـس التعـاون الخليجـي أن حضورهـا الاقتصادي في أفريقيـا عامة وفي دول القـرن الأفريقي خاصة يتفـوق على حضورها السياسي، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل أهمها:**
**عدم الاسـتقرار السياسـي لبعض الدول الأفريقية، وبروز الصورة السـلبية والمغلوطة وغير العادلة في الذهن الخليجي عن الدول الأفريقية، ما عاق العمل السياسـي الخليجي في السـاحة الأفريقية، فالسياسـة الخليجية وإن كانت قد نجحت إلى حد ما في تدشـين بعض المشـاريع الاسـتثمارية في دول القرن الأفريقي والتي سـاعدت في إنعاش جزئي لتلك الدول اقتصاديا، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لم توظف تلك الاستثمارات بما يخدم مصالحها السياسية إلا بعد أن وجدت نفسها على خط المواجهة العسكرية مع طهران في جنوب الجزيرة العربية.**

## «عاصفـة الحـزم» فرضت على دول مجلـس التعاون الخليجي ضـرورة العمل والتنسـيق ككيان واحد لحمايـة أمنها القومي

### الكويـت وقطر الأوفر حظـاً في تطوير البنـى التحتية لدول القـرن الأفريقي ودعم التنميـة المجتمعية والاسـتثمارات في القطاعات العقارية والسـياحية

**على الرغـم مـن اختلاف الـرؤى السياسـية بـين دول مجلس التعـاون الخليجي إلا أن عاصفة الحزم فرضت عليها ضرورة العمل والتنسيق ككيان واحد لحماية أمنها القومي الذي بات على المحك، ويبقى السؤال هنا هل ستستمر دول الخليج العربي في القرن الأفريقي تعمل ككيـان واحد؟ خاصة أن هناك دولا عربية تعـول على الدور الخليجـي في القـرن الأفريقي لدعـم ملفهـا الأمنـي (المملكة المغربيـة وقضيـة الصحـراء الغربيـة)، ودول عربية تنظر بعين القلق من التواجد الخليجي في القرن الأفريقي (القاهرة).**

**يتباين الحديث عن العلاقات الخليجيـة- الأفريقية بشـكل عام والعلاقـات الخليجية مع دول القرن الأفريقي (أثيوبيا، الصومـال، جيبوتي، أريتريا) بشكل خاص، دول القرن الأفريقي التـي كانت وسـتظل الركيزة الأولى للتوجه الإسـتراتيجي الخليجـي المسـتقبلي نحـو القـارة الأفريقيـة برمتهـا، والامتداد الفعلي للأمن القومي الخليجـي الـذي بـات يؤرقه اختلاف الرؤى السياسـية بين أعضائه، وتطلع بعض القوى الإقليمية لممارسة أدوار تستهدف الأرض والإنسان والأمن في دول مجلس التعاون الخليجي، وقلق القيادات السياسية الخليجية مـن التنظيمات الإرهابية التي تحاول أن تجد لنفسها موطئ قدم في الخليج العربي، فاختلاف الرؤى السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية وبعض القوى الإقليمية قد يحول دول القرن الافريقي الى ساحة تصفية حسابات لن يسلم منها أحـد، وبالتالي على دول الخليج العربـي توحيد رؤاها والعمل ككيان واحد، والاستعداد للمرحلة المقبلة، والاستثمار في العلاقات الخليجيـة- الأفريقية التـي مـا برحـت أن تتوجـه لمسارها الصحيح إلا وأعادتها رياح التنافر إلى ما لا نرغب أن نراها فيه.**

دبابات واليات للتحالف العربي منتشرة في محيط عدن لتامينها من الحوثيين

### أهم الاتفاقيات المبرمة بين الكويت ودول القرن الأفريقي

دشنت الكويت، ومن خلال صندوق الكويت للتنمية، ثلاثة مشاريع رئيسية في أثيوبيا بقيمة 203 ملايين دولار، مثل: مشروع تأهيل الطريق التكلفة Nekemte- بتكلفة 64 مليون دولار أميركي، ومشـروع طريق ديسي – كوتابـر – تقاطع تناتا Kutaber Tenta بقيمة 84 مليون دولار أميركي، وفي عام 2015 انطلق مشروع أكسوم لإمدادات المياه بقيمـة 55 مليون دولار أميركي، وفي الصومال دشنت الكويت مشاريع استثمارية كان أهمها مشروع زيادة الطاقة الكهربائية في مقديشو وضواحيها، وفي جيبوتي أصبح الصندوق الكويتي للتنمية مساهما فاعلا في تطوير الاقتصاد والبنى التحتية في جيبوتي، ففي الفترة بـين 2004 وحتى 2016 وقعت الكويت مع جيبوتي 14 اتفاقية بلغت (78,3 مليون دينار)، كان أهمها تدشين طريق تاجورا – أبوخ، وطريق تاجورا – بلحو، الذي عرف اليوم باسـم طريق «الشيخ صباح الأحمد الصباح»، وفي عام 2016 تم البدء بمشروع يهدف إلى ربط جيبوتي بالمناطق الشـمالية من اثيوبيا ما ينشط حركة التجارة البينية.

### قراءة في الاتفاقيات المبرمة بين دول الخليج العربي ودول القرن الأفريقي

تبدو الاتفاقيات المبرمة بين دول الخليج العربي ودول القرن الأفريقي «اقتصادية استثمارية» في المقام الأول تخللتهـا مؤخرا اتفاقيات أمنيـة وتعاون في المجالات العسـكرية والاستخباراتية فرضها طول أمد العمليات العسكرية في جنوب الجزيرة العربية (اليمن)، فلقرب دول القرن الأفريقي من مسرح الأحداث وما تشكله من عمق إستراتيجي لليمن المرتبط بطبيعة الحال بالأمن القومي الخليجي كان لا بد لدول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية من إبرام تلك الاتفاقيات الأمنية والتي ليسـت بمستوى الاتفاقيات الاقتصادية بلا شك إلا أنها اتفاقيات يمكن أن نسميها بـ (متطلبات المرحلة)، فالاستثمارات الخليجية التي تدفقت على دول القرن الأفريقي عززتها الاتفاقيات الأمنية العسـكرية والاستخباراتية، وتصعيد التمثيل الديبلوماسي لدول مجلس التعاون الخليجي في دول القرن الأفريقي، وأعتقد أن ذلـك ما كان ليكون لولا التهديد الإيراني في جنوب الجزيرة العربية الذي وضع الأمـن القومي الخليجي بعمومه على المحك.

تختلـف دول الخليـج العربي مـن دولة لأخرى بعلاقتها مـع دول القرن الأفريقـي، فالمملكة العربية السـعودية ودولة الإمارات هما الأوفر حظا في مجال الاسـتثمار، والاتفاقيات الاقتصادية، وإبرام التعاون الأمني والاسـتخباراتي العسكري، تأتي بعد ذلك قطر والكويت في تطوير البنى التحتية لدول القرن الأفريقي ودعم التنمية المجتمعية، بالإضافة إلى الاسـتثمارات في القطاعات العقارية والسـياحية، أما مملكة البحرين فتمثل نشاطها في دعم التعليم والصحة ومكافحة الفقر، وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية، أما سلطنة عمان فهي الأقل حضورا (اقتصاديا) رغم ما تمتلكه من تاريخ متجذر في تلك الدول، ذلك التاريخ الذي ما زالت ملامحه التاريخية والحضارية شاهدة عليه والذي تستند عليه السلطنة «سياسيا» وقتما شاءت، ويعود السبب في هذا التفاوت بين دول الخليج وتواجدها في القرن الأفريقي إلى اختلاف الرؤية السياسية لكل دولة خليجية والذي بالطبع سـينعكس على مصالحها على الأرض، والدور المستقبلي الذي تريده كل دولة خليجية لنفسها، أضف إلـى ذلك اختلاف رؤية كل دولة خليجية لمدى خطورة أو عدم خطورة الأحزاب والتنظيمات السياسية في دول القرن الأفريقي والتي ثبت ارتباطها بالتنظيمات السياسية في دول الخليج العربي مثل «الإخوان المسلمين، وجبهة شرق أفريقيا الموالية لتنظيم الدولة».

**دول القـرن الأفريقـي شـهدت تسـابقاً خليجيـاً لـم يكـن معهـوداً قبـل 5 سـنوات سـابقة لـ «عاصفـة الحـزم» وتحـول الصومـال إلـى معسـكر تدريـب لمـا يسـمى بـ «الحـرس الثـوري الأفريقـي»**

## دول «التعـاون» تتفـق علـى محاصـرة النفـوذ الإيرانـي فـي القـرن الأفريقـي بعـد محاولة طهـران السـيطرة على ممـرات بحريـة لكسـب أوراق ضغط في جنـوب الجزيـرة العربية

الـى أنه منذ عـام 2008/ 2009 إلى 2015 /2016 حصل أكثر من 305 مستثمرين سعوديين على رخص استثمارية أثيوبية في جميـع المجالات، عزز ذلك عدد الشركات السـعودية المسجلة والذي تجاوز 69 شركة سعودية، والتـي وفرت فرصـا وظيفية للإثيوبيين برأسمال يتجاوز 369 مليون دولار، كما أن المشروعات الاسـتثمارية السـعودية فـي أثيوبيا تجاوزت 303 مشاريع وتعتبر مصدرا للأمن الغذائي السـعودي، وأكد تقرير«دليل الاستثمار في أثيوبيا» الصادر من الحكومة الإثيوبية ان اللجنة السعودية- الإثيوبية المشتركة اتفقت في ديسـمبر 2016 على إنشاء شبكة للتعاون في مجال الطاقـة، وكانت تلك اللجنة قد وقعت في وقت سـابق على 16 اتفاقية ويتـم بموجبها زراعة (1,713,357 هكتـارا)، خاصـة ان الاسـتثمارات الزراعيـة السعودية تمثل 30٪ من مجموع الاستثمارات السعودية المتنوعة في اثيوبيا، جاءت بعد ذلك زيارة الوفد السعودي لإثيوبيا وزيارة سد النهضة في ديسمبر 2016 الذي اعتبرتـه القاهرة تحولا خطيرا في العلاقات السعودية- المصرية، أما في دولة جيبوتي فلقد اتفقت الرياض وجيبوتي على انطلاق المنتدى الاقتصادي السعودي- الجيبوتي في مارس 2017، والذي جاء بعد أن قررت اللجنة السعودية- الجيبوتية المشتركة على تنفيذ 17 مشروعا تنمويـا في جيبوتي، كما وقع الطرفـان اتفاقيـة التعـاون الأمنـي المشـترك فـي أبريـل 2016 ترعاهـا لجنة عسـكرية سـعودية- جيبوتية مشتركة خاصة بالتنسـيق العسـكري بين البلدين، خاصة أن الرياض تدعم الرقابـة والتفتيش التي تقـوم بـه قوات خفـر الحدود والسواحل الجيبوتية، وتأتي تلك الخطوات بعد الإعلان عن تشكيل لجنة عسكرية خاصة بتدشـين القاعـدة السـعودية البحرية فـي جيبوتي، أما في الصومال فقـد وقعت الرياض في مـارس 2016 مذكرة تفاهم بين سلطتي الطيران المدني في الرياض ومقديشو على أن يكون التشغيل بين الدولتين من وإلى أربعة نقاط دولية يتم تحديدها لاحقا بين السـلطتين، كما قدم الصندوق السـعودي للتنمية (20) مليون دولار دعما للموازنة الصومالية، و(30) مليون دولار كاسـتثمارات سـعودية فـي الصومال، وسـاهمت الرياض في ارتفاع الصادرات الصومالية فـي أعقاب خطـوة لرفع حظر دام تسع سنوات على استيراد الماشية من الصومال، خاصة ان الثروة الحيوانية تعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد الصومالي، وبعـد تسـرب تقريـر منظمة «أبحاث التسلح في النزاعات» الذي أكد على أن هناك عمليات سـرية تشـرف عليهـا طهران مهمتهـا نقـل الأسـلحة إلـى الحوثيين عن طريق الصومال أعلنت مقديشو تعاونها الكامل مع قـوات التحالـف للتصدي لتلك العمليات ما عزز التعاون الأمني الصومالي- الخليجي، أمـا العلاقـات الإريتريـة - السعودية فتعززت بعد الاتفاق الأمنـي التي أبرمتـه الرياض مع أسـمرة عـام 2015 لمحاربة الإرهـاب والقرصنة في البحر الأحمـر بعد ظهور ما يسـمى بالحرس الثـوري «الأفريقي» التابع للحرس الثوري الإيراني الداعم لميليشيات الحوثي، كما وافقـت دول الخليج مجتمعة على تقديم حزمة من المساعدات المالية وتعهدت بتحديث مطار أسـمرة الدولي، وإنشـاء بنية تحتية جديدة، وزيادة إمدادات الوقود إلى إريتريا.

● **دولة الإمارات العربية المتحدة:** في أكتوبـر 2016 وقعت غرفة تجارة وصناعة دبي نيابة عن مجموعة س.س لوتاه الدولية S.S Lootha Trading/ اتفاقيـة مع بنك أوروميا الدولي بقيمة 184 مليـون درهـم لدعم قطاع الزراعة والماشية ومنتجاتهما الصالحة للتصديـر، ولأهمية سـوق شـرق أفريقيا حرصت غرفة تجارة وصناعة دبي على افتتـاح أول مكاتبها التمثيلية في أفريقيا عام 2013، ووصلت قيمـة التبـادل التجـاري غير النفطي إلـى 788 مليون درهم لعامـي 2015/2014، كما اتفقت أديس أبابا وأبوظبي على تعزيز دور القطـاع الخـاص في دعم حركة التجارة والاستثمار بين البلدين، وبناء عليه تم توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي لحماية وتشـجيع الاستثمار، وتعمـل الحكومـة الإثيوبيـة حاليا على إنشـاء أربع مناطق صناعيـة متخصصـة وهـي «ديرداوا، أواسا، كومبولتشا، أديس ابابا»، واستعانت بخبرة الإمـارات لتطوير تلك المناطق الصناعيـة، ومـن جانب آخر أكدت شركة (Systems Saasur Solar) العاملة في مجال الطاقة الشمسـية بدولة الإمارات انها وجـدت فرصا اسـتثمارية في إثيوبيا، وذلك بعد إنشاء أديس أبابا مشاريع كبرى لإنتاج الطاقة الكهرومائيـة من خـلال إقامة السدود، وعرضت الشركة على إثيوبيا إنتاج الكهرباء الرخيصة عبر استخدام الطاقة الشمسية على أن يكون التصميم الهندسي لمصانعهـا في الإمـارات ويتم بعد ذلك تركيبهـا في المناطق التـي يتفق عليها الطرفان، أما العلاقات الإماراتية- الجيبوتية، فدولة الإمارات تعتبر المستثمر الأكبر في جيبوتـي، فقد منح صنـدوق أبوظبـي للتنميـة جيبوتي 50 مليون دولار كمنحة لمدة 5 سنوات لتمويل المشاريع التنموية في فبراير 2015، كما تم التوقيع على الاتفاقية المشتركة للتعـاون الأمني والعسـكري، إلا أن العلاقـات بـين أبوظبـي وجيبوتي شهدت تدهورا وصل لإغـلاق القنصليـة الإماراتية في جيبوتـي، وإيقاف رحلات فـلاي دبي إلى جيبوتي، وذلك بسبب الخلاف على سير عمل شـركة موانئ دبي العالمية في «دوراليـة جيبوتي» التي تعد أكثر المحطات التقنية تقدما على الساحل الشرقي لأفريقيا، علما ان شـركة موانئ دبي العالمية تعمل في جيبوتي منذ 14 عاما، إلا أن العلاقـات بـين الطرفـين سرعان ما عادت لسابق عهدها وفتحت القنصليـة الإماراتية في جيبوتـي أبوابها في يناير 2016 إعلانا بحـل الخلاف بين الطرفين، أما العلاقات الإماراتية - الصومالية فبدأت في عام 1978 عندما دعمت أبوظبي مشروع «بربرة-برعو»، و«سكر جوبا» عام 1977، وفي عام 2012 نفذت الإمارات مشروع إنشاء السدود، وقادت أبوظبي مبادرة المصالحة بين الأطراف الصومالية والتي تمثل بـ «ميثاق دبي 2012»، الذي يعد الاتفاق الأول من نوعه بين الحكومة الصومالية وحكومة أرض الصومـال منـذ أكثر من 21 عامـا، أما اليـوم فالعلاقات الصوماليـة - الإماراتيـة أكثر انفتاحا، وأكـدت صحيفة The Wall Street Journal في سبتمبر 2016 حصول الإمارات على عقد لإدارة أهم موانئ القرن الأفريقي (مينـاء بربرة) في إقليم أرض الصومـال لمـدة ثلاثـين عاما، نأتي أخيرا للعلاقات الإماراتية الإريترية التي بدأت بعد إعلان استقلال أسمرة 1993، ففي عام 1995 دعـم صنـدوق أبوظبي للتنمية مشروع التوليد والنقل الكهربائي فـي إريتريا، ودعم مشـاريع البنيـة التحتية عام 2009، كما دعمت أبوظبي ميزان المدفوعات عـام 2012، ومؤخرا حصلت دولة الإمارات على عقد إيجار في ميناء عصب كجزء من اتفاقية الشراكة المبرمة، لغرض إقامة قاعدة عسكرية إماراتية.

● **دولة قطر:** شهدت العلاقات القطرية - الإثيوبية تدهورا عام 2008 ووصلـت إلـى حد قطع العلاقات الديبلوماسية بسبب اتهام أديس أبابا للدوحة بأنها مصدر أساسي لزعزعة الأمن في القرن الأفريقي بدعمها لإريتريا، وذلك عندما سعت الدوحة في 2008 لحل الخلاف الحدودي بين جيبوتي وإريتريا على منطقة «رأس دميرة»، ومما سهل مهمة الدوحة وجود قوات عسكرية قطرية على حدود الدولتين تم نشرها في إطار الوساطة لحل النزاع، إلا أن الدوحة نجحت في التوصل الى اتفاقية سلام بين الطرفين تم توقيعها في الدوحة عام 2010، كما نجحت الدوحة في إقناع أسمرة بالإفراج عن أربعة أسرى جيبوتيين كانوا معتقلين في اريتريا منذ ثماني سنوات، واسـتردت العلاقـات القطرية - الإثيوبيـة عافيتهـا وبـدأت الاستثمارات القطرية تتضاعف في إثيوبيا، خاصة ان الدوحة تسعى لتوسيع استثماراتها في القارة الأفريقية يسـاعدها في ذلك صندوقها السـيادي الذي يتجاوز 200 مليار دولار، وفي فبرايـر 2016 اجتمعت اللجنة الفنيـة القطريـة - الإثيوبيـة

# السعودية والإمارات الأوفر حظاً في مجال الاستثمار والاتفاقيات الاقتصادية وإبرام التعاون الأمني والاستخباراتي العسكري في القرن الأفريقي

## نشاط البحرين يتمثل أفريقياً في دعم التعليم والصحة ومكافحة الفقر وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية

التحالف يقصف طريقا يربط بين تعز وأب لمنع وصول تعزيزات للمتمردين

**الاتفاقيات المبرمة بين دول الخليج العربي ودول القرن الأفريقي «اقتصادية استثمارية» في المقام الأول تخللتها مؤخرا اتفاقيات أمنية وتعاون في المجالات العسكرية والاستخباراتية**

## اختلاف الرؤى السياسية بين دول مجلس التعاون وبعض القوى العربية والإقليمية قد يحول دول القرن الأفريقي لساحة تصفية حسابات لن يسلم منها أحد

المشتركة في أديس أبابا لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين وسبل تعزيزها، وفي يوليو 2016 تدخلت الدوحة ديبلوماسيا لحل الأزمة الإريترية الإثيوبية والتي اتهمت فيها أديس أبابا أسمرة بدعم المعارضة الإثيوبية، وأكدت الدوحة على دعمها الكامل لإثيوبيا في الأمم المتحدة للحصول على مقعد غير دائم بمجلس الأمن الدولي في يناير 2017 والتي حازته مؤخرا، أما اقتصاديا فقد أطلقت الدوحة أربعة مشاريع استثمارية في إثيوبيا بلغت قيمتها 500 مليون دولار لبناء مركز لمكافحة الملاريا ومصانع للأسمنت والسكر، وفي عام 2016 أعلنت مجموعة «إزدان القطرية القابضة /Ezdan Holding Group» عن مشروع استثماري في قلب العاصمة الاثيوبية، ومن جانب آخر قامت منظمة الدعوة الاسلامية التابعة للحكومة القطرية باستصلاح أراض زراعية في اثيوبيا مساحتها 500 هكتار في منطقة بيرعانو وهذه المشاريع الإنتاجية ستحول المواطن الاثيوبي من متلق للإعانة إلى منتج وفاعل في المجتمع، فالمنظمة تخطط لتنفيذ المزيد من المشاريع الإنتاجية لإحداث تغير إيجابي في المجتمع الأثيوبي باتجاه التنمية الشاملة، ولا ننسى مؤسسة الشيخ ثاني بن عبدالله للخدمات الإنسانية «راف» التي نفذت عدة مشاريع تنموية في منطقة دريدوا بإقليم أوروميا ذي الغالبية المسلمة، أما العلاقات الصومالية القطرية فتتلخص في إبرام الدوحة اتفاقية مع جمهورية الصومال لتنظيم استقدام العمالة الصومالية المتعلمة للعمل في دولة قطر، أضف إلى ذلك وجود لجنة قطرية صومالية تم تشكيلها مؤخرا لدعم الصحة والتعليم في الصومال، أما العلاقات القطرية ـ الجيبوتية فأخذت منحا تطوريا في يناير 2016 عندما افتتحت منظمة قطر الخيرية مكتبا فرعيا في جيبوتي، ودشنت مشروع «قرية دوحة الخير» في منطقة «ديمير جوج» في إقليم عرتا الجيبوتي، الذي ضم منازل سكنية ومستشفيات ومدارس وشبكات للمياه وتوفير وسائل المواصلات مما ساهم في تطوير التنمية المجتمعية، كما اتفق الطرفان على تنفيذ المشاريع المستقبلية بقيمة مبدئية (20) مليون ريال قطري، أما العلاقات الأرتيرية ـ القطرية فبدأت منذ الستينات، فقطر كانت من أوائل الدول الداعمة للقضية الوطنية الأرتيرية وأول من تبادل التمثيل الديبلوماسي معها بعد الاستقلال، وتعززت العلاقات بين الطرفين بعد تراجع التمويل الغربي للتنمية الأرتيرية بسبب رفض النظام للإصلاحات السياسية، وتعهدت الدوحة بدعم المشاريع التنموية في إطار ما أطلق عليه حينها «الخطة التنموية الشاملة للحكومة الأرتيرية»، واعتبرت الدوحة أهم شريك اقتصادي لأرتيريا، فشركة الديار العقارية القطرية تعمل في أرتيريا منذ عام 2010 وقامت بتدشين مشروع «منتجع دهلك»، ودعمت قطر مشروع تأسيس الفضائية الأرتيرية، كما سعت الدوحة ديبلوماسيا لعودة العلاقات السودانية ـ الأرتيرية بعد توقيع اتفاقية الدوحة 1999 ودعمت عجلة التنمية في المناطق الحدودية بين السودان وأرتيريا بمبلغ 600 مليون دولار.

● مملكة البحرين: في عام 2014 افتتح في الصومال وبتمويل من المؤسسة الخيرية الملكية مستشفى مملكة البحرين الوطني التخصصي لتحسين الخدمات الطبية، ومجمع مملكة البحرين التعليمي لدعم التعليم في الصومال الذي يشمل جامعة الصومال الوطنية بجميع الكليات العلمية، بالإضافة إلى معهد العلوم المالية والمصرفية، ومركز البحرين لطب وجراحة العيون، كما شاركت الصومال بوفد رسمي يترأسه وزير المالية الصومالي محمد إبراهيم فرغيتي في مؤتمر المالية للدول العربية الذي أقيم في المنامة في أبريل 2016، أما في دولة جيبوتي دشنت المنامة مشروع (قرية البحرين التنموية) في ديسمبر2015، وذلك انطلاقا لدعم التنمية المجتمعية في جيبوتي، أما في أسمره وتعزيزا للعلاقات البحرينية ـ الأرتيرية زار وفد أرتيري مملكة البحرين للاطلاع على النموذج البحريني في ريادة الأعمال والمؤسسات المالية، وذلك ضمن دورة ريادة الأعمال التي تديرها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

● سلطنة عمان: شهدت العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في أبريل 2016 انطلاق معرض أوبكس للمنتجات العمانية بمشاركة أكثر من 100 شركة عمانية، تمثل قطاعات مختلفة، إلى جانب مشاركة عدد من المؤسسات الحكومية، فمسقط تجد في شرق أفريقيا مجالا لتوزيع منتجاتها، خاصة ان السوق الأثيوبي من أكثر الأسواق نموا على مستوى القارة الأفريقية، وتم توقيع ثلاث اتفاقيات تكون بموجبها إثيوبيا نقطة عبور لتسويق المنتجات العمانية إلى الدول الأفريقية، وبلغت قيمة التجارة غير المباشرة بين مسقط وأديس أبابا ما يتجاوز الـ 80 مليون دولار، وفي أكتوبر 2016 أكدت شبكة (C.N.N) ان «عمانتل» وهي المشغل الوطني العماني للاتصالات وافقت على بناء كابل تحت سطح البحر يربط مدينة صلالة في سلطنة عمان بميناء بربرة في أرض الصومال (صوماليلاند) وميناء بيصاصو في (بونتلاند) وسيشمل أثيوبيا، خاصة ان نظام (G2A) الذي سيربط الخليج بأفريقيا سيتم تطويره بالشراكة مع الاتصالات الأثيوبية، واتصالات جوليس، وشركة تيليسوم.

نجحت سلطنة عمان في تدشين المدينة الصناعية في ميناء الدقم العماني بالتعاون مع الصين، التي تثبت أنها ماضية في تنفيذ إستراتيجيتها التي أطلق عليها «عقد اللؤلؤ»، فبكين تهدف إلى ربط مصالحها بين الموانئ الآسيوية والموانئ الأفريقية خاصة انها تمتلك قاعدة عسكرية في جيبوتي لبناء طريق حرير بحري عبر المحيط الهندي، أما بالنسبة لسلطنة عمان فميناء الدقم العماني يسير بخطى ثابتة في ظل تزاحم القوى الدولية والإقليمية عليه التي تسعى لضمان موقع للتموين والصيانة في المحيط الهندي، وهذا ما سيمكن مسقط من استعادة موقعها التاريخي كمركز بحري لسواحل المحيط الهندي خاصة ان المزاج العماني متشبع بالنزعة التاريخية الاستقلالية.

### حسابات دول الخليج العربي في القرن الأفريقي

شهدت دول القرن الأفريقي تسابقا خليجيا لم يكن معهودا قبل خمس سنوات سابقة لعمليات عاصفة الحزم، وتحول إحدى دول القرن الأفريقي لمعسكر تدريب لما يسمى بـ «الحرس الثوري الأفريقي» التابع للحرس الثوري الإيراني، كما أكد تقرير منظمة «أبحاث التسلح في النزاعات» أن هناك عمليات سرية تشرف عليها طهران مهمتها نقل الأسلحة إلى الحوثيين عن طريق الصومال.

تبدو الحسابات الخليجية (الثابت منها والمتحول) في القرن الأفريقي مختلفة من دولة لأخرى، فتتفق دول مجلس التعاون الخليجي على محاصرة النفوذ الإيراني في القرن الأفريقي بعد أن نجحت طهران في إظهار نفسها كقوة منافسة، ومحاولتها السيطرة على ممرات بحرية لكسب أوراق ضغط في جنوب الجزيرة العربية تعزيزا لإستراتيجيتها الهادفة في نقل معاركها خارج حدودها، فوجدت في الساحة الأفريقية (دول القرن الأفريقي) ما يمكن أن ترتكز عليه لتحقيق ذلك، فطهران في القرن الأفريقي تمتلك رؤية محددة تسير وفقها، إلا أن دول الخليج تختلف في رؤيتها السياسية لدول القرن الأفريقي، فالصومال مثلا دولة يمزقها الإرهاب والانقسام ولم تشفع لها نسبة التجانس التي تصل إلى 99٪ بين أبنائها، إلا أن الاستثمارات الخليجية وإن وجدت في العاصمة مقديشو ولكنها لا تقارن بالاستثمارات التي شهدتها الأقاليم شبه المستقلة (صوماليلاند، وبونتلاند) بسبب الاستقرار السياسي الذي تحياه تلك الأقاليم بعيدا عن العاصمة المركزية «مقديشو»، إلا أن ذلك لا أراه محقا، فتضاعف الاستثمار الخليجي في الأقاليم شبه المستقلة سيضاعف مطالبها بالاستقلال عن الدولة المركزية، وسيكرس ثقافة الانفصال للأقاليم الأخرى، وسيظهر للرأي العام وكأن دول الخليج تدعم تقسيم الصومال سرا رغم إعلانها بالعمل على وحدته، أما إثيوبيا فمن وجهة النظر الخليجية انها دولة حققت خطوات مهمة وإيجابية تتفوق بها على دول القرن الأفريقي، خاصة بعد تزاحم الوفود الخليجية على أبوابها مؤخرا داعمة لتوجهها التنموي ورؤيتها السياسية، ومعترفة بها كقوة حقيقية فاعلة ومؤثرة في القرن الأفريقي، ويأتي ذلك متزامنا مع اقتراب افتتاح سد النهضة في يوليو 2017 والتي تعلق عليه شعوب القرن الأفريقي الكثير من آمال التنمية، إلا أن مصالح دول الخليج العربي في بعض دول القرن مختلفة عن مصالحها في إثيوبيا، وأنا هنا لا أرفع من قيمة المصالح الخليجية مع إحدى دول القرن الأفريقي على حساب الأخرى، ولكن لابد من التأكيد بأن الأمن العسكري الاستخباراتي الخليجي المرتبط بأمن عمليات عاصفة الحزم في اليمن أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأمن «الاستخباراتي العسكري» في الصومال، وجيبوتي، وأرتيريا بسبب موقعها الإستراتيجي (إطلالتها على بحر العرب، والمحيط الهندي، البحر الأحمر، وخليج عدن)، هذا بالإضافة إلى تعدد الموانئ الإستراتيجية مثل (بربرة، بوصاصو، كيسمايو) في الصومال، و(عصب، مصوع) في أرتيريا، و(ميناء جيبوتي) في جيبوتي، أما أثيوبيا فأهميتها لدول الخليج العربي تمثل في كونها قائدة مستقبلية لدول شرق أفريقيا، واحتضانها لمصالح خليجية وصفت بأنها مشاريع خاصة بـ «الأمن الغذائي الخليجي»، وسعيها لربط جوارها الأفريقي بشبكة سكة حديدية طولها 5000 كيلومتر سينتهي العمل بها عام 2020، إلا أن ما يؤخذ على أثيوبيا هو دعمها لإستراتيجية «عدم الاستقرار» في الصومال المعمول بها منذ عام 1991، ومع وصول الرئيس محمد عبدالله فرماجو لرئاسة الصومال صاحب النهج السياسي الصريح والمواقف الوطنية الثابتة والذي سيعمل على: تحجيم خطر التنظيمات الإرهابية التي تؤرق الوطن والمواطن وتعرقل التنمية، وإيجاد إستراتيجية وطنية لإعادة الأقاليم ذات الحكم الذاتي (صوماليلاند، بونتلاند، جوبالاند) تحت حكم الإدارة المركزية، وهذا بالطبع ما لا ترغب به دول الجوار الأفريقي وعلى رأسها أثيوبيا المستفيد الأكبر من موانئ الأقاليم شبه المستقلة (بوصاصو، وبربرة)، ولكن في الوقت الذي أرى فيه أن أثيوبيا ستدرك في الوقت القادم أن من مصلحتها ألا تدعم تلك التنظيمات الإرهابية في الصومال إن كانت تريد لمسلك التنمية التي سلكته أن يصل الى مداه لدول القرن الأفريقي، إلا انه من الأرجح أن تبقي أديس أبابا على سياسة عدم الاستقرار في الصومال أو على جزء منها وإن كان متواضعا حتى لا يتحقق كامل الاستقرار في الصومال.

### السيناريوهات المحتملة في القرن الأفريقي

السيناريو الأول: من المرجح أن يكون هناك تعاون أمني استخباراتي عسكري في القرن الأفريقي بين تركيا و«بعض» دول الخليج التي تتوافق رؤاها السياسية مع أنقرة والذي قد يقود إلى تحول القرن الأفريقي لساحة تصفية حسابات سياسية ستغذيها طهران بطريقة أو بأخرى، خاصة ان النفوذ الإيراني في القرن الأفريقي وما جواره لا يستهان به.

السيناريو الثاني: في ظل تباين الرؤى السياسية لكل دولة خليجية، والدور المستقبلي الذي تريده كل دولة خليجية لنفسها وبمعزل عن الأخرى، واختلاف رؤية كل دولة خليجية للتنظيمات السياسية مثل «الأخوان المسلمين»، سيقود ذلك بطبيعة الحال إلى التنافس «غير الصحي» بين دول الخليج والخشية أن يصل إلى «التآمر التدميري» على ضرب مصالح بعضهم البعض ليس فقط في القرن الأفريقي بل قد يمتد لدول أخرى، ما سيصيب فكرة الاتحاد الخليجي في مقتل خاصة انه لا سبيل لتقارب تلك الرؤى بين دول الخليج العربي على المدى القريب أو المتوسط على الأقل.

السيناريو الثالث: من المرجح ان تدعم بعض القوى الإقليمية المعارضة لبناء سد النهضة التنظيمات الإرهابية في القرن الأفريقي لإزعاج القيادة الاثيوبية والعصف بكل خطط التنمية التي يترقبها القرن الأفريقي ودوله من سد النهضة، وفي ظل ذلك المشهد ستعود القرصنة في السواحل الشرقية للصومال بشكل أقوى مما كانت عليه سابقا وقد تمتد لعموم الموانئ الأفريقية المطلة على المحيط الهندي، ومن البديهي حينها أن تتعاون التنظيمات في دول غرب أفريقيا مع تلك المتواجدة في شرق أفريقيا ما ينبئ على توحدها لتشكل بذلك ذراع قوية لتنظيم الدولة في أفريقيا والذي سيحظى بدعم دولي مستتر ما دام أنه لم يتعرض لمصالح القوى الدولية التي ترغب بتواجده في تلك المناطق التي تشهد صراعات متلاحقة لتحريكه في الوقت المناسب، كما يمكنها استخدامه مستقبلا في مناطق يراد لها أن تنال نصيبا من ويلات الصراع.

### التوصيات

● العمل على تقارب الرؤى السياسية بين دول الخليج العربي والوصول إلى صيغة مشتركة ترضي جميع الأطراف لقطع الطريق على من يحاول إحداث انقسام داخل الاتحاد الخليجي.

● العمل على إنجاح مشروع جسر اليمن ـ جيبوتي المزمع تنفيذه والذي سيعزز التبادل التجاري بين دول القرن الأفريقي ودول مجلس التعاون الخليجي.

● يمكن لدول الخليج العربي البدء بتكوين تكتل اقتصادي يضم (دول الخليج الست، ودول القرن الأفريقي)، وقد يكون لهذا التكتل نتائج إيجابية، فمثلا قد تتقارب وجهات النظر المغربية ـ الإثيوبية بشأن ملف الصحراء الغربية، وإقناع «أديس أبابا» بسحب الاعتراف من الجمهورية العربية الصحراوية، وستعتمد المغرب في ذلك أولا على دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الإمارات أكبر الشركاء المستثمرين في إثيوبيا والداعم الأول لحق الرباط في الصحراء الغربية. ومن ناحية أخرى، يمكن لدول الخليج تحجيم النفوذ الشيعي في منطقة القرن الأفريقي، خاصة ان جميع الدول المرشحة للانضمام لذلك التكتل (الخليجي ـ الأفريقي) تشترك في رؤية أن خطر «النفوذ الشيعي» على المجتمعات قد يهدد أمنها القومي، ويعزز الطائفية في المجتمعات الأفريقية التي تتبع الطرق الصوفية والسنية.

● نجحت المملكة العربية السعودية في دعم التمويل الإسلامي وإصدار الصكوك الإسلامية في بعض الدول الأفريقية، وبالتالي تلك فرصة حقيقية لإرساء قيم اقتصادية قوية لذلك التكتل الخليجي ـ الأفريقي، الذي يمكن أن ينعش الاقتصاد الأفريقي من ناحية، ويحافظ على الأموال الخليجية بعيدا عن أي ابتزاز سياسي اقتصادي مستقبلي من ناحية أخرى.

● العمل على إبراز وجهة النظر الخليجية لشعوب دول القرن الأفريقي عموما ولشعب الصومال خصوصا الذي يرى أن دول الخليج لم تبذل الجهد «السياسي» المطلوب منذ انهيار الدولة الصومالية عام 1991، وإقناع أديس أبابا بأن سياسة عدم الاستقرار التي تدعمها في الصومال قد تطول أمنها الداخلي خاصة ان صوت المعارضة الإثيوبية بدأ يرتفع في إقليم «الأورومو» ذي الغالبية المسلمة.

● دعم دول القرن الأفريقي وحقها في التنمية، والحفاظ على الأمن المائي المصري، وإيجاد طريقه أكثر إيجابية لوقف تدهور العلاقات الخليجية ـ المصرية والذي ليس في صالح كلا الطرفين، وذلك لقطع الطريق على أي مشروع مستقبلي تسعى إليه بعض القوى الإقليمية المعادية لأمن المنطقة العربية.